نماذج تنموية في العالم:

المحاضرة الأولى

التنمية :المفهوم ،المفاهيم المشابهة،خصائص التنمية و جوانبها.

1*مفهوم التنمية: احتل مفهوم التنمية مساحة هامة من النقاش و الجدل في معظم التخصصات التي تناولته بالدراسة أكاديميا، لكنه بالمقابل لاقى اتفاقا ضمنيا و الذي في معناه أن التنمية تمثل محصلة الجهود المبذولة للارتقاء بالمستوى المعيشي للإنسان و تحقيق الحد الأدنى من الرفاهية.

من الناحية اللغوية التنمية من النماء و الزيادة و الكثرة، أما اصطلاحا فهناك تباين في مفهوم التنمية و ذلك راجع لجملة من المبررات أهمها:

-الاختلافات الأيديولوجية و المذهبية للمفكرين و الباحثين في الشأن التنموي عموما و للتوجهات الاقتصادية للدول(رأسمالية، اشتراكية....).

-نسبية المفهوم زمانيا و مكانيا فما يمكن الحكم عليه قبل 50سنة بأنه متطور و متقدم قد يعتبر لدى البعض متخلف بمعطيات ووقائع الفترة الحالية، أما من الناحية المكانية فكل بلد بمنظومته الاجتماعية يمتاز بما يصطلح عليه الخصوصية الاجتماعية و الثقافية و التاريخية لذلك من الصعب تنميط المفهوم(**matouk,2010,34**).

-تداخل مفهوم التنمية مع مجموعة من المفاهيم المشابهة على غرار التطور، التقدم التحديث، النمو، مما حصر التنمية دوما في الجوانب الكمية أو المادية فقط.

امتداد لهده الاختلافات تعرف التنمية بأنها الجهود المبذولة بهدف زيادة الدخل الفردي الحقيقي من خلال الاستخدام الأكفأ للموارد البشرية و الطبيعية المتاحة هدفها النهائي الرفع من الدخل القومي بنسبة تفوق الزيادة السكانية(**عبد المنعم احمد،51،2001**).

و من منظور الفكر التنموي ؛التنمية مفهوم معقد متشابك الجوانب و العلاقات ، التنمية وفق هذا المنظور تتضمن إحداث تغيرات جذرية في الهياكل المؤسسية و الاجتماعية و الإدارية و حتى العادات و التقاليد و المعتقدات(**القريشي،2010،36**).

تجدر الإشارة إلى أن تعقد مفهوم التنمية و اشتماله على جوانب كثيرة ، من بين الأسباب التي أدت إلى تطور المفهوم ،و الملاحظ للتعاريف المتتابعة التي تبناها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة منذ التقرير الأول للتنمية البشرية الصادر سنة 1991، حيث ربط المفهوم في بداية الأمر بضرورة النمو الاقتصادي وفي المراحل اللاحقة أكد المفهوم على تحسين الحياة المادية مع تحديد مؤشراتها الكمية لقياسها إضافة للجوانب المادية أدخلت في

هده المرحلة مجموعة من المؤشرات التنموية أهمها؛حقوق الإنسان ،المشاركة و الحرية السياسية ،العدالة في توزيع عوائد التنمية ،الاستدامة (**عبد الرحمن،1997 ،15،16**).

هده المؤشرات من شأنها الارتقاء بمستويات التنمية في منحى تصاعدي متكامل لتصبح التنمية تلقائية على شاكلة ما هو عليه الحال في الدول المتقدمة.

2-التنمية و المفاهيم المشابهة:

تتقاطع و تتشابه التنمية مع مجموعة من المفاهيم إلى درجة الخلط فيما بينها و من أهم هده المفاهيم:

***النمو الاقتصادي (la croissance économique)**:النمو الاقتصادي مفهوم كمي يعبر أساسا عن الزيادة المستمرة في إنتاج السلع و وكذلك زيادة الناتج الوطني الإجمالي (**Gross National Product**)، ويكون النمو الاقتصادي عادة محدد بمدة زمنية معية و هي سنة على الأقل، بالمقابل التنمية هي مفهوم شامل يترجم العديد من التغيرات الاجتماعية و الثقافية و الديموغرافية ،اقتصادية و سياسية و بالتالي فهي متعددة الأبعاد عكس النمو الذي يركز على البعد الكمي المادي.

***التطور(l'evolution)** : التطور مفهوم يحمل في مضامينه التغير و الحركة ولكنه يستعمل في معظم الأحيان للتعبير عن الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية وعليه فهو ليس مقتصرا على المجال الاقتصادي لبلد أو قطاع معين بعد فترة من الزمن (تطور أنماط الإنتاج من البدائي إلى المشاعي ثم الإقطاعي ثم إلى الرأسمالي) و كأن التطور محك للحكم على نمط أو نموذج ومن ثم تقييمه.

التطور إذن لا يمكن عده مرادف للنمو ، حيث أنه بالإمكان أن يحدث في مجال أو قطاع ولا يحدث في قطاع آخر في نفس الدولة مما يعنى تراجع النمو بشكل عام ،كما أن التطور لا يعني التنمية فقد يحدث تطور اقتصادي أن يواكب ذلك تغيرات هيكلية و ذهنية تضمن استمرارية هدا التطور.

***التغير الاجتماعي(changement social)**: يعرف غي روشيه التغير الاجتماعي بأنه مجموع التحولات الملاحظة و الملموسة سواء كانت مؤقتة أو مرحلية وذلك على مستوى الوحدات و التنظيمات الاجتماعية و كذلك وظائفها مما يتيح مجالا لظهور أنماط وممارسات حياتية مختلفة عن سابقتها(**rochy، 1980**).

كما أن التغير لا يؤدي حتما إلى التقدم أو الأحسن فقد تتغير الأمور نحو الأحسن بينما الهدف الرئيسي للتنمية هو الارتقاء نحو الأفضل.

***التقدم (le progré)**:التقدم لا يشير إلى الحركة في العملية التنموية بل إلى المرحلة النهائية التي تنشدها التنمية.

***التحديث (modernisme)**:يتجه التحديث نحو جلب رموز الحضارة الحديثة و مظاهر الحياة العصرية (تكنولوجيا حديثة ،نماذج معمارية عصرية ،أنماط استهلاكية ...) و التحديث لا يعني بالضرورة التنمية والسبب

كون نظرياته ركزت على النماذج التنموية الغربية متجاهلة الخصوصيات الاجتماعية و التاريخية للعديد من المجتمعات .

3-خصائص التنمية: من بين أهم الخصائص المميز للتنمية ما يلي**(حلاوة ،صالح،2009 ،67،59):**

-التنمية ظاهرة إنسانية تنهض أساسا على الإنسان فهو صانعها و المستفيد من عائداتها.

-التنمية ملازمة لحركة التاريخ و الظروف التي تمر بها المجتمعات على اختلافها.

-التنمية مجموع عمليات مجتمعية شاملة.

-التنمية مقصودة ،مبررة و هادفة.

-التنمية مخطط لها مبرمجة و ممنهجة.

-التنمية تعتمد في نجاحها على الاستخدام الأمثل و الأكفأ للإمكانيات و الموارد المادية و البشرية.

-التنمية لا تتم بمعزل عن الجهود الرسمية و الشعبية مجتمعة معا.

3-جوانب التنمية: امتداد للمفاهيم و الخصائص ،التنمية لا تقتصر أو تحصر في الجوانب المادية فقط بل تتجاوز ذلك إلى العديد من الجوانب غير المادية و خاصيتي الشمول و التعقيد اللتان تميزان المفهوم تتخطى حدود التركيز على البعد المادي إلى مجمل الموارد الاقتصادية و التي من ضمنها الموارد البشرية و البيئية كون الإنسان و البيئة متغيران رئيسيان في العمليات التنموية و مستوى التكامل و التناغم بينهما يرهن نجاح التنمية أو فشلها ،إضافة إلى استحداث الوسائل الفعالة للتأثير في الواقع الاجتماعي و الثقافي و السلوكي و تطويرها ،والهدف من ذلك تفعيل التنمية و تحقيق مستويات نمو مقبولة مبنية على مرتكزات صلبة تضمن الاستمرارية و الموائمة مع التقلبات المفاجئة و الأزمات غير المتوقعة**(البدراني،2006 ،34،33)** .

ومن العناصر الفاعلة في التنمية بصورة عامة الموارد الطبيعية ،الموارد البشرية ،رأس المال المادي ،رأس المال الرمزي و المعرفي ،التكنولوجيا ،العناصر المؤسسية و المجتمعي كعناصر داعمة و مساندة للعناصر السابقة.

1-مفهوم النموذج التنموي: النموذج التنموي هو حالة أو نمط تنموي أو تجربة تنموية كانت لها الريادة و النجاح في دولة ما أو مجتمع ما في مرحلة تاريخية معينة ، أصبحت بعد ذلك مثالا يقتدى به أو تجربة يمكن استنساخها و العمل بخططها و استراتيجياتها على اعتبار أنها ناجحة وفعالة.

2-خصائص التجارب و النماذج التنموية: تتميز التجارب التنموية بمجموعة من الخصائص و المميزات أهمها:

-التجارب التنموية تتمتع بالخصوصية.

-التجارب التنموية مسكونة بأهداف أهلها و خادمة لها .

-النموذج التنموي أو التجربة التنموية مبنية على فلسفة أهلها .

-التجربة التنموية متعلقة أينما كانت بإمكانيات أهلها الطبيعية و البشرية.

-التجارب التنموية ذات علاقة بدوافع الأفراد و مقاصدهم و قدراتهم التنافسية في أي مجتمع.

-النموذج التنموي مرتبط بظروف وواقع المجتمع و الدولة التي ظهر فيهما.

المحاضرة الثانية

النموذج الألماني في التنمية:

3-النموذج الألماني في التنمية: في تاريخ ألمانيا الحديثة نقف عند محطات تاريخية أهمها:

*1815-1866 م تشكيل الكنفدرالية الألمانية.

*1871-1918م الإمبراطورية الألمانية.

*1919-1933م جمهورية فايمار.

*1933-1945م ألمانيا النازية.

*1945-1990م الانقسام (ألمانيا غربية،ألمانيا الشرقية)، سقوط جدار برلين و الاتحاد مجددا.

المراحل التي مرت بها ألمانيا كانت حافلة بالنجاحات و الانكسارات ولا تكاد توجد مرحلة في تاريخ ألمانيا دون صراع أو حرب حتى و إن كانت باردة (خلال مرحلة الانقسام)أي بعد الحرب العالمية الثاني إلى غاية التوحد سنة 1990.

لكن أهم مرحلة من مراحل النمو و التطور في ألمانيا هي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث يتم الحديث فيها عما يسمى في أدبيات السياسة الألمانية بساعة الصفر أي ساعة الانطلاق بعد الدمار الذي عرفته خلال الحرب العالمية الثانية .

ومن أهم التحديات التي واجهتها ألمانيا بعد الحرب ما أشار إليه عالم الاجتماع الألماني رالف داهرندروف (**RALF DAHRENDROF**) في ما يلي:

*النمو الاقتصادي

*خلق نخبة عليا.

*تطوير وتبني قيم و معايير اجتماعية جديدة لتوجيه المواطن الألماني.

*العمل على اندماج الألمان في نظام سياسي يعمل على استثمار النموذج البروسي.

3-1:برنامج إعادة توجيه الدولة و المجتمع الألماني بعد الحرب العالمية الثانية:جاء هدا البرنامج نتيجة للجهود المبذولة من قبل الحلفاء و أنصارهم في كل من الألمانيتين و تضمن استراتيجيتين واحدة متعلقة ببناء الدولة الألمانية و توجيهها و أخرى ببناء المجتمع الألماني و توجيهه ومن أهم معالم هاتين الاستراتيجيتين:

*إعادة هيكلة الإدارة العمومية .

*دعم المبادرات النسوية و إعادة اكتشاف المرأة كفاعل أساسي في السياسة و ترسيخ الديموقراطية .

*إحياء ودعم العمل النقابي.

*دعم و تشجيع و تأسيس جمعيات المجتمع المدني بدءا بما هو اجتماعي ووصولا إلى ما يتعلق بحقوق الإنسان .

*العمل على تكريس مبدأ التسامح و الحوار بين الأديان.

*تحديد دور الشرطة في حفظ الأمن و ابتعادها بالكامل عن كل فعل عسكري لتأخذ طابع المؤسسة الأمنية المواطنة لا العسكرية.

*التأسيس لممارسة الحرية الاقتصادية و تشجيع استثمار الأفراد و الجماعات .

*فتح الاقتصاد أمام التنافسية و الدفع به لتمثل مبادئ الأداء العالي.

*العمل على استدراج الألمان اجتماعيا للتعرف و الانفتاح على الشعب و الثقافة الأمريكية و مبادئها و قيمها ومعاييرها من خلال إنشاء منتديات متعددة في مختلف المدن الألمانية .

3-2:القناعات السياسية و الفكرية للدولة الألمانية الحديثة:

أنتجت التحولات السياسية التي مرت بها ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية وعيا و قناعات أساسية في مختلف مجالات الحياة على العموم و الحياة السياسية بالأخص أهمها:

*ضرورة إدارة الاختلاف بين القوى السياسية عبر آلية الحوار و الديموقراطية و الدعوة ألى احترام القوانين المتفق عليها .

*الإيمان بفكرة التعددية السياسية و التعدد هو أصل السياسة و المبدأ الذي يوجه إدارة الاختلاف.

*المبادئ الإنسانية أعلى ما يمكن الاعتماد و الاستناد إليه كمعيار للحكم القيمي على الفعل السياسي ،فما يتوافق مع المبادئ الإنسانية يتم قبوله و ما يتنافى معها يتم استبعاده و رفضه ومن ثم حوربت و تحارب الأفكار النازية المنبنية على التفوق العرقي لأنها اعتبرت عدوة للإنسانية.

*الاستقرار السياسي رهين الاستقرار الاقتصادي و شرط ضروري له ،وعليه تم التركيز على وضع الاستراتيجيات الاقتصادية بالموازاة مع شروط التعايش الجماعي و الهدف الأساسي هو تحقيق الرفاهية لمكونات الاتحاد و ضمان شروط الاستقرار.

*الايمان بالقيم الانسانية الكونية المبنية على التسامح و التعدد و التنوع و القطيعة النهائية م الفكر النازي العنصري.

اختيار النظام السياسي الفدرالي كمنهج سياسي للحد من الصراعات و الحروب.

*قيام العمل السياسي على البرامج التنموية و ليس على البرامج الايديولوجية .

*استبعاد و رفض اي استغلال للدين في السياسة .

*الاهتمام بالجانب العلمي و الثقافي باعتبارهما اساس النهضة .

*التوازن بين المصلحة الوطنية و الاوروبية و بين الالتزامات الدولية اساس السياسة الخارجية الالمانية .

*اقتنعت ألمانيا بأن كل التغيرات السياسية و الاقتصادية مرتبطة بشكل قوى بالتغيرات الفكرية و الرؤى الفلسفية الموجهة للفعل الإنساني ، لذلك دعمت بشكل كبير تطور المعرفة و إنتاج الأطروحات النظرية و الفكرية الموجهة للفعل السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و تاريخ العلوم شاهد على إسهامات المنظرين و المفكرين و الفلاسفة الألمان في الفلسفة و علم الاجتماع و العلوم السياسية و علم النفس و علم الاقتصاد .....إلخ.

و الذين أسهموا بشكل كبير في تطور الفكر الإنساني على العموم و الألماني على الخصوص.

3-4: مميزات النظام التعليمي في ألمانيا:ينطلق النظام التربوي في ألمانيا من مسلمة أساسية و هي أن الأصل في كل نظام تعليمي أن يعكس فلسفة و تاريخ و تطور و أهداف مجتمعه ،إذ لا يستقيم النجاح في التربية و التعليم بآليات و فلسفة و أهداف لا تمت بأي صلة لمجال إنزالها و لا تعكس طموحات و رؤى من تتم بهم و فيهم العملية التعليمية هده المسألة يعتبرها المهتمين بالشأن التربوي في ألمانيا روح وجوهر النظام التربوي الألماني هدا الأخير يعتبر القلب النابض و المحرك الأساسي لعجلة التطور و التجديد.

و من أهم مميزات النظام التعليمي الألماني:

*ينبني بكل مراحله على رؤية فلسفية شاملة .

*هناك أجرأة واضحة للأهداف.

*يتوفر على البنية التحتية القادرة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية القريبة و البعيدة المدى.

*يستثمر بشكل واضح الرأسمال البشري لتحقيق تنافسية عالية.

*يوجد ارتباط بين التعليم ومحيطه الاقتصادي و الاجتماعي.

*يهدف أساسا إلى الإبداع و التجديد.

*يعتمد على مؤسسات مجهزة ماديا و بشريا و منفتحة على العالم الخارجي.

المحاضرة الرابعة:

الاستراتيجية الاقتصادية

الاستراتيجية الاقتصادية الألمانية:تبنت ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية نهجا اقتصاديا يختلف عن الاقتصاد الليبرالي و الاشتراكي و اعتبر حينها حلا وسطا بين الرأسمالية و الاشتراكية ،مع إمكانية استفادة ألمانيا من مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب.

تم صياغة هدا المفهوم على يد عالم الاقتصاد ألفريد مولر أرمارك و وزير الاقتصاد الالماني لودفينغ ايرهارد بالاعتماد على أفكار مدرسة فرايبورغ حيث قدم مولر النموذج النظري و لودفينغ التطبيق العملي وهدا ما سمي فيما بعد بالمعجزة الألمانية في التنمية وهذا النهج التنموي هو **اقتصاد السوق الاجتماعي؟**

***مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي:** ينبني هدا المفهوم على ركيزتين أساسيتين و هما اقتصاد السوق و اجتماعي و هو يحمل الكثير من المعاني و الدلالات و هي:

-حماية المنافسة الاقتصادية في السوق و تفعيل آلياتها .

-تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل.

-تطوير آليات السوق لتكون عنصرا هاما في تحقيق الضمان و التوازن الاجتماعي

-العمل على تأمين حقوق الإنسان الحضارية المثبتة بموجب التشريعات الدولية.

أما مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي كما حدده مولر أرماك هو ليس نظرية تنافسية ولكن كمفهوم إيديولوجي يهدف لخلق و تعزيز علاقات التعاون و التنسيق بين مختلف مجالات المجتمع ،متضمنة مختلف تكوينات الطبقة الواحدة و اعتبر فكرة استراتيجة تروج لتعاون حقيقي بين مجموعات المجتمع المختلفة المعروفة بالاختلاف و التعارض في الأهداف كما يهدف لبلوغ الاهداف الاجتماعية للعمال و العمل في كامل النظام الاقتصادي(*)

وعرفه روبرت ايدرر على أنه نظام اقتصادي اجتماعي توجد فيه العمليات الاقتصادية الأساسية (انتاج ، تبادل ،توزيع)يعمل الجزء الأكبر ردا على القرارات الحرة للمستهلكين و المنتجين و المنافسين في السوق ،حيث تخضع أهدافهم للتقييد و اللجم من طرف املاءات العدالة الاجتماعية(*).

كما يعرف كذلك على أنه سياسة النظام الاقتصادي الذي يستند على حرية السوق لكنه في نفس الوقت يتضمن عناصر التوازن الاجتماعي.(*)

ويمكن توضيح أهم الاختلافات بين اقتصاد السوق الاجتماعي و اقتصاد السوق الليبرالي كما يلي:

اقتصاد السوق الاجتماعي	اقتصاد السوق الحر
التركيز المتوازن على الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية	أولوية الأهداف الاقتصادية
التركيز على حقوق الإنسان	التركيز على الحرية الفردية

توازن بين الإنتاجية و الأهداف الاجتماعية	التركيز على الإنتاجية
التدخل المنظم للدولة في الاقتصاد	حياد دور الدولة اتجاه السوق
توسيع دائرة الضمان الاجتماعي	تضييق دائرة الضمان الاجتماعي على الحقوق الأساسية

و الفكرة الرئيسية التي ينبني عليها اقتصاد السوق الاجتماعي هي الربط بين مبدأ حرية السوق و مبدأ التكافؤ الاجتماعي ، و المغزى الجوهري هو الاستفادة من إيجابيات السوق الحرة كالكفاءة و القدرة الاقتصادية في إنتاج السلع و الخدمات ،مع السعي لتفادي سلبياتها كالمنافسة المدمرة ،أو تركيز الثروة في أيادي القلة أو التسبب في البطالة ، و من ثم فإن هدف اقتصاد السوق الاجتماعي هو تحقيق أقصى حد من الرخاء مع أفضل ضمان اجتماعي ممكن .

و لأجل تحقيق ذلك لا تبقى الدولة حيادية بل تتدخل لأجل المصلحة العامة في حالة الضرورة، مثل تدخلها في عمليتي العرض و الطلب من خلال إجراءات معينة لحماية المستهلك و القيام بتشريعات متعلقة بالمنافسة.

***آليات تطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي علميا:** يرجع اقتصاد السوق الاجتماعي في أصله إلى الليبرالية المنظمة(**liberalism ordo**)الألمانية ومن ثم فالمبادئ و الأسس التي يقوم عليها اشتقت من أسس و مبادئ هدا النظام وهي موجود في الدستور الاقتصادي لوا لتر إيكين Walter ikhen حيث حدد إيكين عددا من المبادئ و الأسس التي تجعل الاقتصاد قابلا للاستمرار فميز بين المبادئ الجوهرية (الهيكلية)و التنظيمية ،المبادئ الجوهرية (الهيكلية ،الدستورية)و التي أشير إليها في كتابه(مبادئ أساسية للسياسة الاقتصادية).

1-المبدأ الأساسي نظام أسعار فعال:يجب أن تتفادى السياسات كل الإجراءات التي تؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية مثل ،إعانات مالية ،تعريفات احتكارات.....

2-أسبقية السياسات النقدية التي تهدف إلى استقرار قيمة النقد مع مراعاة التوازن في سوق النقد و هده العبرة استمدت من تجربة الارتفاع الجامح في الأسعار سنة 1923.

3-مبدأ الأسواق المفتوحة (ضمان حرية التعامل و النفاد إلى الأسواق) من أجل تفادي الاحتكار و الرفع من مستوى المنافسة مما يضمن حرية التجارة .

4-مبدأ الملكية الخاصة و حرية تملك وسائل الإنتاج ،حيث أن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج يمكن أن تؤدي إلى نتائج مقبولة اقتصاديا و اجتماعيا و تعمل كمحفز للمشاركين و المتعاملين في السوق.

5-حرية التعاقد:هدا المبدأ يضمن الحماية المتبادلة لجميع الوكالات في الاقتصاد اللامركزي من أجل زيادة المنافسة و تحديد انتهاكاتها .

6-مبدأ المسؤولية:و يعني الالتزام و المسؤولية الكاملة لمالكي وسائل الإنتاج عن ملكيتهم و قراراتهم المتخذة دون أن يكون هناك شيء يسمح لهم بنقل هده المسؤولية و خاصة عند اتخاذ قرارات خاطئة إلى غيرهم .

7-سياسة اقتصادية ثابتة مستقرة تعزز ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي القائم و هي ضرورية من اتخاذ القرارات طويلة الأمد.

امتدادا لهده المبادئ الجوهرية تشتق مبادئ تنظيمية تعتبر مكملة و متممة لها و تعمل بموجبها حيث اعتقد ايكين بأن المبادئ الجوهرية ليست كافية لضمان التنمية في ظل المنافسة العالمية ومن ثم وضع مبادئ تنظيمية تخلق الإطار المناسب لتصحيح التطورات غير المقنعة وهي:

1-تخفيض سيطرة الاحتكارات و مراقبتها الدائمة حيث أنه من واجب الحكومة مراقبة الاحتكارات و احباط تشكلها.

2-سياسة الدخل :عن طريق إعادة توزيعه

و تصحيح اختلالا ته عن طريق السوق وذلك يضمن و يأخد بالحسبان الحاجات الاجتماعية .

3-أن تعكس الأسعار التكاليف و تخدم توزيعا و تقسيما عادلا و حقيقيا للمصادر النادرة و ذلك من خلال تنظيمه.

4-استقرار التدابير النقدية.

5-تنظيم الآثار الخارجية.

أثبت التاريخ نجاح سوق الاقتصاد الاجتماعي في ألمانيا منذ بدأ العمل به بعد عام 1948 حيث ساهم في انتشار مظاهر الرفاهية لدى معظم السكان بصورة منقطعة النظير في تاريخ ألمانيا رافق ذلك مستوى مرتفع من الضمان الاجتماعي مع ذلك طبيعة و مدى تدخل الدولة في شؤون السوق بحجة الحفاظ على دولة الرفاه لا تزال فكرة مثيرة للجدل؟

كما ساهم اقتصاد السوق الاجتماعي في الحفاظ على الأمن و السلام الاجتماعيين في أصعب الظروف الاقتصادية حيث يتضح ذلك جليا في قلة الصراعات و النزاعات بين العمال و أرباب العمل مقارنة بالدول الصناعية الأخرى ، حيث تمثل الشراكة الاجتماعية بين النقابات و أرباب العمل الآلية المناسبة لتفادي الأزمات ضمن قوانين العمل ، فهناك قوانين يشارك بموجبها ممثلون عن العمال في الشركات في صياغة القرارات التي تخص بالدرجة الأولى من يمثلوهم أي العمال و المستخدمين و مقدار الشراكة و التأثير يتعلق بكبر الشركة أي بعدد العمال فيها.

3-6:القوة التنافسية للاقتصاد الألماني: بتاريخ 23-08-1887 قرر البرلمان الإنجليزي ضرورة وجود هده الكلمات الثلاثةMade in Germanyعلى كل البضائع المستوردة من ألمانيا لتمييزها عن البضائع المصنوعة في إنجلترا كدلالة واضحة على رداءتها آنذاك مقارنة بالمنتجات الإنجليزية.

نعم هده حقيقة اقتصادية تاريخية فالانجليز هم من ابتكر هدا الشعار و ليس الألمان لتحذير المستهلكين من سوء المنتجات الألمانية الرخيصة التي تنافس منتجاتهم في بلادهم ، إذن إذا كان الأمر كذلك فما هو سر قوة و جودة "صنع في ألمانيا اليوم"؟

***الإنتاج من أجل التصدير:**خلال 25 سنة الأخيرة احتلت ألمانيا 10 مرات الدرجة الأولى في قائمة الدول المصدرة ،فالتصدير إذن و ليس الطلب المحلي هو سبب الازدهار Épanouissementوقلة البطالة.

***المؤسسات (الشركات)المتوسطة:** سبب نجاح التجربة التنموية الألمانية ليس عدد الشركات العملاقة و حجمها فالولايات المتحدة الأمريكية لها حسب قائمة مجلة **مجلة فورتشن الاقتصادية** Fortune 500Magazineمن كبريات الشركات في العالم و هي أربعة أضعاف ما لألمانيا،ولليابان ضعفها و حتى فرنسا تفوقها في ذلك.

السر في قوة التصدير الألمانية يكمن في قوة مؤسساتها المتوسطة و التي تسمى البطلات المخفيات فما يقارب نصف الشركات المصدرة في العالم ذات الحجم المتوسط ألمانية الجنسية و ربع صادرات ألمانيا هي من حصة هده الشركات.

تمثيل هده الشركات لمجموع السكان مرتفع في ألمانيا مقارنة بباقي الدول حيث نجد أن 16 من هده الشركات لكل مليون نسمة في ألمانيا في فرنسا 1،1 لكل مليون نسمة،في اليابان 1’7شركة لكل مليون نسمة ،النمسا و سويسرا مجتمعتين 14 لكل مليون نسمة .

***الخصوصية التاريخية و الاجتماعية:**عكس فرنسا ألمانيا خلال تشكلها في صورتها الحالية نهاية القرن التاسع عشر كدولة قومية موحدة كانت مشكلة من دويلات صغيرة مستقلة حيث كان أصحاب العمل الراغبين في النمو و التوسع يضطرون إلى تدويل نطاق نشاطهم التجاري ،بمعنى الرغبة في إيجاد أسواق لسلعهم خارج حدود دويلاتهم ،هده الرغبة في تدويل النطاق التجاري كانت و لا تزال ميزة أساسية في الشركات الألمانية و همها الرئيسي هو التصدير و ليس الاكتفاء الذاتي.

***المهارات التقليدية:**تتواجد في ألمانيا مناطق يتميز سكانها بمهارات يمتد عمرها إلى عدة قرون و التي مازالت إلى يومنا هدا مثلا منذ زمن طويل تنتج في شفارتز فالد(الغابة السوداء)الواقعة جنوب غرب ألمانيا الساعات التي تتطلب مهارات عالية في صناعة الآلات الدقيقة هده الصناعة تعتبر لحد اليوم مفتاح للدخول للعصر الصناعي الحديث ،في نفس المنطقة توجد 400شركة لإنتاج الأجهزة الطبية انبثقت من إنتاج الآلات الميكانيكية الدقيقة و التي أساسها إنتاج الساعات .

في مدينة أخرى و هي غوتنغن نقف على حقيقة أخرى هناك 39 شركة مصنعة لآلات القياس ،البعض منها يتصدر الإنتاج العالمي في هدا المجال و السبب يكمن في الدور الريادي في هده المدينة التي لا تقع في مدينة شفارتز فالد و الذي لعبته كلية علوم الرياضيات في مدينة غوتنغن لعدة قرون حيث أن بعض الشركات لا زالت تتبع القواعد المكتشفة من قبل عالم الرياضيات الألماني كارل فريدريك غاوس(1777-1855) نلاحظ أن ألمانيا لازالت تستخدم القواعد التكنولوجية التي يمتد تاريخها إلى القرون الوسطى لتجسد نجاحاتها في القرن 21وذلك في إنجازات العديد من الشركات كشركة سيمنس للإلكترونيات .

***التميز في الابتكار**:تمتاز ألمانيا بالمؤشر المرتفع لبراءات الاختراع التي يمنحها المكتب الأوروبي لبراءات الاختراع وذلك مقارنة بعدد السكان وبمقارنتها ببقية الدول الأوروبية نلاحظ أن:

ألمانيا تمتلك ضعف براءات الاختراع الممنوحة لفرنسا و أربعة أضعافها لإيطاليا و خمسة أضعافها للمملكة المتحدة و 18ضعفها لاسبانيا ،و56 ضعفها للبرتغال ،و 110 ضعفها لليونان، يمكن الإشارة إلى أن سويسرا و السويد يتقدمان ألمانيا في عدد براءات الاختراع نسبة لعدد السكان ، لكن تبق ألمانيا رائدة أوروبيا و عالميا في هدا الاتجاه.

* **المنافسة الداخلية و التجمعات الصناعية:** أكثر ما يميز الاقتصاد الألماني خلال فترات نموه هو التطور الإيجابي لتكاليف الإنتاج ،التي ارتفعت باعتدال و تراجعت في الفترات الأخيرة ،باستثناء فترة بداية الازمة المالية2008-2009 .

***الدروس المستقاة من النموذج التنموي الالماني :من اهم الدروس التي يمكن استنتاجها و يتفق حولها خبراء التنمية من النموذج التنموي الالماني ما يلي :**

-الاتحاد و الارتباط و يتجلى ذلك في التشبث بمنجزات الماضي التي يبنى عليها الحاضر و يتم التخطيط من خلالها للمستقبل .

-التفرد على مستوى الرؤية و الاداء و الاستمرارية

-الثقافة الابداعية و التدبير الدقيق للتنوع و التعدد الصناعي .

-ارتباط العلم بالعمل أي الربط بين التكوين النظري و التطبيقي .

-التشبيك بتقريب المسافات و اتاحة التنقل بين جميع انحاء المانيا بجميع الامكانيات و الوسائل المتاحة .

-بناء المشاريع وفق رؤية و منهجية مستقبلية .

-ارتباط السياسي بالاقتصادي.

-التحفيز الشامل دولة و شعبا .

-الايمان بخاصيتي الجودة والتميز المعبر عنها بعبارة صنع في المانيا.

-ارتباط العلم و الصناعة بالاخلاق.